رائد المصرفية الإسلامية

الشيخ احمد صلاح جمجموم

دكتور

سمير رمضان الشيخ

مستشار تطوير المصرفية الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وبعد،،،

انتقل الى رحمة الله تعالى بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٥ من جمادى الاخرة من عام ١٤٣١ هـ الموافق ٨ يونيو ٢٠١٠ م . وبوفاة معالى الشيخ أحمد بن صلاح جمجوم وزير التجارة والصناعة السابق بعد صراع طويل مع المرض، رحمه الله، فقدت المملكة العربية السعودية والعالم الاسلامى أبرز القيادات الإدارية الناجحة، وعلما بارزا من أعلامها. فقد كان رحمه الله، مثالاً للمسؤول المخلص لدينه ثم لمليكه ووطنه، محباً للآخر

و قال عنه عبد الله بن أحمد زينل علي رضا، وزير التجارة: «فقدنا أحد أبرز القيادات الإدارية الناجحة، فقد كان رحمه الله، مثالا للمسؤول المخلص لدينه ثم لمليكه ووطنه، محبا للآخرين، يتمتع بقبول واحترام لدى الجميع، متواضعا، والابتسامة لا تفارق محياه».

وأضاف: «ولعلي هنا لا أستطيع أن أعبر عما يختلج في صدري، حيث لا تسعفني الكلمات لسرد محاسن ذلك الرجل وأخلاقه، فقد تشرفت بالعمل معه عن قرب في دار المال الإسلامي لفترة من الزمن، وكان يرحمه الله صاحب فكر نير وحضور مميز يثري كل لقاء يحضره من خلال أطروحاته التي تتميز بالإبداع والرؤية الثاقبة وقدرته العالية على استشراف الكثير من الأمور بكل جدارة واقتدار».

وأضاف زينل «ولهذه الصفات أولته حكومتنا الرشيدة حقيبة وزارة التجارة والصناعة لفترتين منفصلتين، حيث شهدت الوزارة في عهده الكثير من التطور والتقدم وتحديث الكثير من الأنظمة التجارية لتتواكب مع التطور المتسارع للعالم من حولنا». واستطرد زينل «وعلى الرغم من ارتباطاته العملية، فإنها لم تثنه عن عمل الخير.

إن تناول سيرة ومسيرة معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم والمصرفية الاسلامية ، تقتضى ان نعود بالذاكرة للتعرف على البيئة والنشأة والجذور للتعرف على العوامل التى اثرت فى حياته واسباب ابداعه للمصرفية الاسلامية كمنهج تنموى للامة الاسلامية يتفق وعقائدها .

الظروف البيئية :

إن إسهامات معالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم- والذى ينتمى إلى أسرة عريقة -- في الشأن العام محليا وإسلاميا عديدة، وسوف نتناول أهمها فيما يلى :

أسرة الشيخ أحمد صلاح جمجوم :

ينتمى معالى الشيخ احمد صلاح جمجوم إلى أسرة عريقة مؤسسها هو الشيخ عبدالرؤوف جمجوم الذي تخرج بتفوق قبل قرابة مئة عام من الأزهر الشريف ورجع ليعمل في جدة في التجارة المتواضعة، كان حكيماً وقوراً يحظى باحترام الجميع في مدينة جدة جمع عائلة الجمجوم في بيت واحد وكتب وصيته قبل أن يموت وكانت وصية نادرة فهي موسوعة في تعليم الأجيال المتعاقبة من نفس الأسرة أوصاهم بالحفاظ على دينهم وسنة نبيهم والتآخي بينهم والصدق والأمانة في العمل وعدم الدخول في أي مجال تجاري

يغضب الله أو يخرج عن قيم التجارة . ومن مؤسسي عائلة الجمجوم الشيخ محمد صالح جمجوم الذي تولى الأشراف على مدارس الفلاح بجدة إبان الحرب العالمية عندما تأخر مؤسسها الشيخ محمد زينل في الهند وكانت له قصص عديدة في الوفاء لمدارس الفلاح بجدة، وتعاقب التميز في عائلة الجمجوم التي منهم أبناء الشيخ صلاح جمجوم وعلى رأسهم المرحوم بإذن الله الشيخ محمد نور جمجوم ومنهم معالي المرحوم بإذن الله الشيخ أحمد صلاح جمجوم وزير التجارة الأسبق ومدير عام مصنع الأسمنت بجدة الأسبق ومدير عام مصلحة الزكاة والدخل الأسبق ورئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة المدينة للصحافة.

العناية بالحجيج :

الفقيد رحمه من أسرة عريقة في جدة فتحت ابواب منازلها للحجيج وبصفة خاصة لال شنقيط كما يحكى محمد الامين بن محمد المختار الشنقيطى عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية وعضو رابطة العالم الاسلامى بمكة المكرمة . (احمد محمد محمود – الجزيرة ١٤-٦-٢٠١٠ العدد ١٣٧٧٣)

خدمة الدين :

نذرت الأسرة نفسها لخدمة الدين ومن مظاهر ذلك رئاسة احمد صلاح جمجوم لجمعية تحفيظ القران الكريم بمنطقة مكة المكرمة . ، شريعة الله: التي تحكم حياة الناس، وتقنن حركة المجتمع، وتمثل كلمة الفصل في كل شأن من شؤونه." هذه التوصية التى قدمها الشيح احمد صلاح جمجوم

مع لفيف من اعيان الوطن الى خادم الحرمين تحت عنوان الوثيقة المدنية فى ديسمبر ١٩٩٠ . ملحق رقم (٤)

دور العبادة :

اهتمامه بإنشاء المساجد داخل وخارج المملكة .

الاهتمام بالتعليم:

لقد نزلت كافة كتب الله ورسله لتعليم الإنسانية وتربية البشر، مما يبرز الاهمية القصوى للتعليم كأساس لا غنى عنه لنهضة الأمم وتقدم الشعوب " النص السابق من الوصايا التى قدمها مع فريق لخادم الحرمين تحت عنوان الوثيقة المدنية ١٩٩٠ ،ثم نظم المؤتمر الاسلامى الاول للتعليم الاسلامى والذى عقد بجامعة الملك عبد العزيز عام ١٣٩٨ هجرية ، كما شارك فى تأسيس وادارة جامعة الملك عبد العزيز منذ ان كانت فكرة . فقد شارك رحمة الله الهيئة التأسيسية الاولى والتى تكونت من السادة " أحمد شطا،محمد ابوبكر باخشب باشا ،محمد على حافظ ،،السيد عبد الله الدباغ ،، وهيب بن زقر ،أحمد صلاح جمجموم .وقد اتفق المؤسسون على ان تهتم الجامعة بتراث المجتمع الاسلامى العربى وتقاليده. ملحق رقم (٥)

الاهتمام بالاعلام :

وكان يدرك رحمه الله اهمية الاعلام للتوعية بصحيح الدين ورسالة الاسلام واهميته للتنمية والمشاركة المجتمعية ، وبناء مجتمع يكون دستوره القران والسنة والسنة النبوية المطهرة، وقد ترأس رحمة الله عليه مجلس ادارة صحيفة المدينة المنورة .

الجوانب السلوكية والأخلاقية

كان يتمتع رحمه الله عليه بالصبر والجلد على العمل، والتفانٍ فيه، والحرص على إتقان ما يتحمله من أعباء ومسؤوليات، وقدرته على ترك المسؤولية عندما يشعر أنه لا يستطيع أن يقدم فيها ما يريح ضميره، ويرضي باله، أو لا يتوفر المناخ المناسب للعمل بروح الفريق ولهذا استقال من رئاسة الخطوط العربية السعودية .

كان رحمه الله يمتاز بحسن الطوية، وبراءة المقصد، فكأنما يَعنِيه قول نبينا - صلى الله عليه وسلم -» ماكان الرفق فى شئ الا زانه وما نزع من شئ الا شانه ، يتعامل مع الآخرين، مجسدا قول الله تعالى " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (ال عمران -١٥٩) "، كان كلامه ينزل بردا وسلاما على الاخرين .

كان رحمه الله يتمتع بالأخلاق الحسنة ، وكأنّه يضع نصب عينيه حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - « " إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاقًا ، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ ».

الاهتمام بالمصرفية الاسلامية :

ان نظرة فاحصة متانية على الظروف البيئية والاسرية التى نشأ فيها فضيلة معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم واهتمام اسرته بالدين وبالحجيج وبالاخلاق وبتحفيظ القران وبناء المساجد وارساء مفهوم الدين المعاملة ، ورعايتهم للتعليم والاعلام ، توضح لنا بجلاء الجذور الخاصة

باهتمام معاليه بالاقتصاد الاسلامى والمصرفية الاسلامية . ومن مظاهر هذا الاهتمام مايلى :

- -فى ورقته العلمية بعنوان " تصحيح النقد الخاطئ للخطاب الشرعى تجاه البنوك الاسلامية " للكاتب خالد بن عبد الله الغليقة ، يقول نقلا عن معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم ، وهو يتناول فكرة الامير محمد الفيصل عن المصارف الاسلامية " انه كانت هناك ضغوطات من صندوق النقد الدولى ضد فكرة المشروع . مرفق رقم (١)

معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم وسمو الامير محمد الفيصل والمصرفية الاسلامية :

دعم الشيخ احمد صلاح جمجموم انشاء مشروع بنوك فيصل الاسلامية فى كل من مصر والسودان ، ويقول معاليه رغم وجود العقبات الا ان الامير محمد الفيصل قام باتصالات على اعلى المستويات فى مصر والسودان وقد فاز بموافقة الرئيسين انور السادات وجعفر نميرى فى العام نفسه ولاسباب متعددة تم انشاء بنك فيصل الاسلامى السودانى ثم المصرى . وقد تعرض البنكين فى كلا من مصر والسودان لكنهما نجيا بسلام .

فضيلة معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم يدعو العلماء للاهتمام بالبنوك الإسلامية - وذلك فى اثنينة حفل تكريم أعضاء مجمع الفقه الاسلامى فى ٩-١١- ١٤١٢ هـ الموافق ١١-٥-١٩٩٢ باهمية اعلاء شأن الشريعة فى الحياة سياسيا واقتصاديا وتنمويا . وفى تعقيبه قال معاليه " النقطة، التي أريد أن أكمل بها هذا الحديث أنه منذ الصحوة الإسلامية التي مضت عليها ٢٢ سنة ووضعت خلالها دراسات ومؤلفات في الاقتصاد الإسلامي تنوف على ١٥٥ كتاباً ومرجعاً في هذا الصدد وعلى ضوء هذه الدراسات أيضاً قامت دراسات عميقة وواسعة عن البنوك الإسلامية التي تمثل التحرك الصحيح في قضية الاستثمار عامة وهو أساس الاقتصاد

بصورة عامة والذي أريد أن أشير إليه في هذه الكلمة القصيرة هو أنَّ العمل في البنوك الإسلامية ضد البنوك الربوية التي تسود العالم الإسلامي كله هو من الأعمال التي أرجو أن تكون إحدى مطالب المجمع لدى حكومات العالم الإسلامي لتطبيق نظام ونظم البنوك الإسلامية حتى تأخذ مسيرتها الصحيحة لتصحيح الوضع بالنسبة للبنوك وبالنسبة للاقتصاد الإسلامي كمنطلق حقيقي للاستثمار على الأسس الإسلامية، فقد أحببت أن أشير إلى هذه النقطة لما لها من أهمية بالغة وقد جربت الآن على مدى الخمس عشرة سنة الماضية وثبت نجاحها وكانت عائداتها أفضل بكثير من عائدات البنوك الربوية إلى مدى أن البنوك الربوية فتحت في أقسامها أقساماً إسلامية، البنوك الربوية من اقتناعها بالبنوك الإسلامية فتحت ما يسمونه شبابيك استثمار إسلامي وكيف يمكن للمرابي أن يضم معه عملاً إسلامياً ولكن ما وجدوا فيها من إقبال الناس ومن المصلحة ومن النتائج المفيدة تبنوا هذه العمليات،

معالى أحمد صلاح جمجموم أحد أعضاء اللجنة التي تشكلت في المملكة العربية السعودية لإنشاء بنك إسلامي :

ضمت أيضًا : دكتور احمد عبد العزيز النجار ومحمد متولي الشعراوي وتوفيق الشاوي ومحمد المبارك. (كما ورد فى موقع دكتور رفيق المصرى)

- هيئة كبار العلماء تدعو للمصرفية الاسلامية :

وفى هذا المناخ قدمت قدمت مجموعة من هيئة كبار العلماء توصية لخادم الحرمين نصت على مايلى " ...رفع الحظر عن البنوك الإسلامية وتطهير

المؤسسات المصرفية العامة والخاصة من الربا الذي هو محاربة لله ورسوله وسبب لمحق البركة." وسميت العريضة الدينية . ملحق رقم (٣)

فتوى هيئة كبار العلماء حول البنوك الاسلامية :

أما رأي مجلس هيئة كبار العلماء فقد حكى عنهم الشيخ عبد العزيز ابن باز ــ رحمه الله ــ حيث قال : " لقد درس مجلس هيئة كبار العلماء هذا الموضوع ـ الربا في البنوك ـ وتبادل فيه الرأي مع ولي الأمر وبينّا له أنه لا يجوز الإبقاء على هذه البنوك الربوية ، وأن الواجب إيجاد بنوك إسلامية تقي الناس من الربا ويضعون بها أموالهم ، واستجاب - وفقه الله - ووعد بإيجاد مؤسسة عظيمة واسعة ، تكون فرجاً للناس من هذا الربا ، وتوجد بها أموال المسلمين وتشغل أموال المسلمين بالطرق الشرعية والطرق المباحة ، وسوف ينتهي أمرها قريباً إن شاء الله ، وذلك في مصرف الراجحي المعروف ؛ فإن مصرف الراجحي قد تأسس ليكون بنكًا إسلاميًا ، وأن توضع فيه أموال المسلمين المساهمين ، وأن تستعمل ما شرع الله من المعاملات الإسلامية ، وأن يبتعد عما حرمه الله ، وسوف . إن شاء الله . يفتح قريباً ويستغنى به عما حرم الله من هذه المعاملات الربوية، وسوف يقضي على هذه المعاملات المحرمة في هذه البلاد ، ونرجو أن يقضى عليها في جميع البلاد الإسلامية ، ويرجع الناس للعقل والصواب فإن دين الإسلام فيه كل خير لهم ، وفيه كل سعادة وفيه كل عاقبة حميدة في الدنيا والآخرة ". ملحق رقم { ١}

الشيخ احمد صلاح جمجموم والدكتور احمد النجار

وكان النجار أحد أعضاء اللجنة التي تشكلت في المملكة العربية السعودية لإنشاء بنك إسلامي ضمت أيضًا : أحمد صلاح جمجوم ومحمد متولي الشعراوي وتوفيق الشاوي ومحمد المبارك. كما اشترك النجار في

تأسيس بنك ناصر الاجتماعي والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي في قبرص، وبنك فيصل الإسلامي بجوار هذا المعهد. وكان ساعده الأيمن ورفيق دربه محمود الأنصاري الذي تعرف عليه خلال فترة عملهما بجامعة الملك عبد العزيز.

كان أحمد صلاح جمجموم شغوفا بالاقتصاد الإسلامي والدعوة إلى إنشاء البنوك الإسلامية، وربما كان من أوائل من كرس الكثير من الوقت والجهد لإبراز هذا الاقتصاد والتعريف به. وجاءت مشاركته في بنك فيصل الإسلامي مع سمو الأمير محمد الفيصل تطبيقا واقعيا لأفكاره في هذا المجال.

كان حريصا على إرساء الجوانب المميزة للاقتصاد الإسلامي وخاصة الابتعاد عن الربا. في نفس الوقت كان ملما بالجوانب الأساسية للاقتصاد الحر الحديث وداعيا إلى تكييفها مع الاقتصاد الإسلامي. من أمثلة ذلك دعوته إلى تبني التأمين التعاوني، حيث إن هذا التأمين لا يتنافى مع المفاهيم الشرعية. " غازى عبد اللطيف جمجموم"

-لم يكتفى معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم بالدعوة الى الاقتصاد الاسلامى وتخليص العالم الاسلامى من الربا ، بل امتد ذلك الى المساهمة فى ادارة المال الاسلامى وكان نائبا لرئيس مجلس ادارة بنك فيصل السودانى وكان عضوا لبنك فيصل الاسلامى المصرى .

تجارب رائدة للتمويل الإسلامي والشيخ احمد صلاح جمجموم

يقول الدكتور عمر حافظ استاذ الاقتصاد الاسلامى والرئيس التنفيذي للمجموعة المتحدة للتأمين التعاوني سابقا وأمين عام المجلس العام للمؤسسات المالية الاسلامية فى الثلاثاء ٢٠١٠/٠٦/٢٢

، "كنتُ أبحث في مسألة في التمويل الإسلامي، لرأس المال الجاري، وكنت أعرف من معالي الشيخ رحمه الله، أنه يتعامل مع البنوك السعودية بغير النظام الربوي ذي الفائدة الثابتة على رأس المال. فذهبت للتباحث معه، حيث إن البنوك السعودية لا يعرف عنها، تمويل رأس المال الجاري بغير تمويل الحساب المكشوف، ذي الفائدة الثابتة على الرصيد في نهاية الفترة المتفق عليها.

وكانت المفاجأة أنه -رحمه الله- يحصل على تمويل لحساب أعماله الجارية من بنك سعودي عريق، ليس على أساس القرض الربوي ذي الفائدة الثابتة، وإنما يحصل على هذا التمويل، بناء على ما يحققه عمله من أرباح في نهاية الفترة، وذلك بنسبة ما يمثله هذا التمويل من وزن في تمويل نشاطه التجاري، مقارنة بالتمويل الذاتي لهذه الأعمال. وأفادني أنه كان يقدم للبنك أضعاف ما تحققه الفائدة الربوية. وسألته -رحمه الله- عن أساس هذه الثقة، وكيف يمكن للبنك أن يفعل ذلك؟ ولماذا لا يفعل ذلك مع غيره ويجنب الناس المعاملات الربوية الظالمة؟ أفادني أنه يتبادل الثقة مع البنك خلال فترة طويلة، وأنه يمسك بدفاتر تجارية منضبطة، أورثته الثقة من النظام البنكي، وأنه لا يمكن أن يتجنب الربا ليقع في الكذب والاحتيال على البنك. وهذا الدرس يقدم ابداع معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم في التمويل

الإسلامي، وقدوة لرجال أعمالنا، ومعلم يقول بصوت عالٍ إن التمويل الإسلامي صالح لتمويل النشاط الإنتاجي لرجال الأعمال،. ويستمر الدكتور عمر حافظ يقول إن الثقة والنظام الذي أسسه معالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم -رحمه الله- مع هذا البنك السعودي، يمكن أن يتكرر، وأن يكون هو النظام السائد، بدل التمويل الربوي الذي ألحق بالتجارة والمجتمع ما لا تحمد عقباه.

تجارب تمويل اسلامى مماثلة من البنوك التقليدية:

وهنا تجدر الاشارة الى الى تجربة مماثلة قام بها الشيخ صالح كامل سمعتها منه في الحصول التمويل الاسلامى بصيغة المضاربة من احد البنوك التقليدية ويقول كامل ان اصحاب الفضل على هى امى والشيخ الشعراوى ومديرعام احد البنوك التجارية حيث اعترضت امه على حصوله على القروض بسعر الفائدة الثابتة . وفى زيارة الشيخ الشعراوى الى الدكتور عبده يمانى قامت امى _ يقول الشيخ صالح كامل - بتقديم شكوى لفضيلة الشيخ الشعراوى ، فقال لى فضيلته ياصالح امك على حق تعامل مع البنك بطريق المضاربة ، فطلبت منه ان يشرح لى معنى المضاربة " مال من طرف البنك وعمل من طرف صالح كامل " ثم يتم اقتسام الارباح وفقا للنسب المتفق عليها . وذهبت الى مدير البنك وطلبت منه تمويل بدون سعر فائدة ثابت وحاولت اشرح له المضاربة ، طلب منى مدير البنك ان اعقد له اجتماع مع فضيلة الشيخ الشعراوى كى يفهم منه معنى المضاربة . وبعد ان فهم الصيغة ارسل للادارة المركزية للبنك هيكل مقترح بالتمويل بالمضاربة الا ان الادارة المركزية لم تقم بالرد ، فقام مدير عام البنك باتخاذ قرار التمويل على مسئوليته الخاصة ، وحصل البنك على عائد ٢٤% مع ان سعر

الفائدة كان ٤% فقط وبارك الله فى تجارتى وكان فتحا مبينا . واعتقد ان الشيخ صالح أطلق دالة البركة نتيجة هذه التجربة . هذا اجتهاد منى .

معالى الشيخ احمد صلاح جمجموم وتنمية الموارد البشرية

الموارد البشرية هي أثمن وأغلى عنصر في أي مؤسسة بصفة عامة وفي المصارف التي تقدم لمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية بشكل أكثر خصوصية. أن مستقبل المصارف الاسلامية وتحقيقها لأهدافها رهن بأداء العاملين فيها، فبقدر الاهتمام بسياسة شاملة ومترابطة للموارد البشرية من حيث الجذب والانتقاء في ضوء معايير محددة وواضحة، ومن ثم التنمية والتطوير المستمرين، وجعلها راضية ومحفزة وتقييمها وفق أسس موضوعية والحفاظ عليها واستبقائها بقدر ما يتحقق من أهداف. فمستوى الإنجاز يتحدد بمستوى أداء الموارد البشرية.

ان نظرة فاحصة متأنية على التحديات التى واجهت التطبيق للاقتصاد الاسلامى والمصرفية الاسلامية ، اتضح أن هناك مشكلات عديدة ومتنوعة، الا أن المشكلة التى تشكل العقبة الكؤود، او بمعنى أخر المشكلة التى تمثل العامل الاستراتيجى والتى بحلها نتمكن من مواجهة المشكلات الاخرى، هى مشكلة تطوير وادارة الموارد البشرية، على مختلف المستويات الادارية. ومما ضاعف من حجم هذه المشكلة هوالنمو المضطرد فى اعداد المصارف الإسلامية وزيادة عملياتها فقد احتاجت إلى موارد بشرية تجمع بين السلوك الاسلامى وبين المعرفة والمهارة، ولم يكن متوافرا انذاك فى الجامعات العربية والإسلامية أية مناهج متخصصة لاعداد الموارد البشرية المؤهلة للعمل فى المصارف الاسلامية.

لذلك قرر مجلس ادارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أهمية إنشاء منظمة تهتم بالتعليم المصرفى الاسلامى ، وفى عام 1401هـ / ١٩٨١م تم إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي ، ولقد شارك فى تأسيسه معظم الجامعات العربية والإسلامية وكذلك العديد من الهيئات والمؤسسات الإسلامية ، ولقد اختيرت دولة "قبرص التركية الاسلامية" مقراً له.

وكان من أهم اهداف المعهد :

- أ ـ إعداد أجيال تجمع بين الثقافة الشرعية والخبرة الفنية فى مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية .
- ب . التوصل إلى بلورة المنهج الاقتصادي الإسلامي .
- ج تكوين مدرسة الاقتصاد الإسلامي .
- د ـ وضع الضوابط العلمية والعملية للمؤسسات المالية الإسلامية . هـ ـ تشجيع الدراسات والبحوث فى مجال الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

وقد تشكلت ادارة للمعهد من كل من:

سمو الامير محمد الفيصل ال سعود رئيس مجلس الادارة

الشيخ أحمد صلاح جمجوم الرئيس التنفيذى

الدكتور احمد النجار امين عام المعهد

هيئة التدريس بالمعهد:

تم اختيار عدد من الاساتذة المتخصصين فى مجالات شتى (الفقه والفقه المقارن – الشريعة الاسلامية - الحديث - الاقتصاد الاسلامى – التمويل الاسلامى - المصرفيين - القانون – الادارة - دراسات الجدوى – الموارد البشرية- الاعلام – التربية.)

ومن أجل تحقيق التنسيق بين الاساتذة فى التدريس وتجنب التكرار، وربط الوحدات المعرفية بعضها ببعض، تم تصميم ورشة عمل لمدة شهر بين فريق الاساتذة لتصميم الجداول الدراسية لتحقيق هذا الهدف .

هذا وقد تشكل فريق عمل تحت اشراف الاستاذ الدكتور سيد الهوارى لتصميم وإعداد المناهج الدراسية ، والحالات العملية وتطويرها.

وكان التدريس يتم بثلاث لغات هى العربية والانجليزية والفرنسية. ولقد باشر المعهد أعماله منذ منتصف عام 1982م .وقد كان لى شرف العمل فى هذا المعهد مديرا للتدريب به ، وكانت برامج المعهد تتراوح بين البرامج الطويلة لمدة عام كامل للحصول على دبلوم دراسات عليا فى البنوك والاقتصاد الاسلامى ، وبين الدراسات المتوسطة لمدة شهرين للحصول تاهيل فنى فى أحد التخصصات المصرفية الاسلامية ، والبرامج القصيرة لمدة اسبوعين لاكتساب المعارف الاساسية عن أساسيات العمل المصرفى الاسلامى.

وساهم فى تدريب وإعداد الكثير من الأجيال التي ساهمت فى تطوير وتنمية العمل فى المصارف الإسلامية ، ولكن فى عام ١٩٨٤ م توقف لأسباب متنوعة .اما فيما يتعلق بالتميز فى اداء الموارد البشرية فسوف يكون حديثنا القادم ان شاء الله. ملحق رقم (٢)

المصرفية الاسلامية فى المملكة العربية السعودية:

. إن نظرة فاحصة متأنية على المصرفية الإسلامية في المملكة نجد أنها تتمتع بخصوصية متفردة تتضح في مجموعة من الارادات كانت نتاج جهد الشيخ احمد صلاح جمجوم واخوانه نلخصها فيما يلى :

١ – الارادة العلمية :

وتتمثل هذه الإرادة في عقد أول مؤتمر اقتصادي عالمي بالتعاون بين جامعة الملك عبدالعزيز والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام ١٩٧٦م وأوصى المؤتمر بأهمية وجود مركز للاقتصاد الإسلامي، فتم إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبدا لعزيز وعقد هذا المركز عدة مؤتمرات كان آخرها المؤتمر السابع للاقتصاد الإسلامي والذي عقد في عام ٢٠٠٧م.

وقد أنشأت العديد من الجامعات السعودية أقساماً متخصصة في الاقتصاد الإسلامي مثل جامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود أنشأت قسماً للمصارف، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن أنشأت قسماً للتمويل الإسلامي.

٢-ارادة تطوير الموارد البشرية بالبنوك :

قامت مؤسسة النقد العربى السعودى بانشاء ادارة للتدريب المصرفى الاسلامى بالمعهد المصرفى تقدم برامج تدريبية متنوعة ومتعددة لدعم الاداء فى المصارف الاسلامية من اهمها " اساسيات العمل المصرفى

الاسـلامى وصـيغ التمويل الاسـلامية ، وصـناديق الاسـتثمار الاسـلامية ، ومحاسـبة المصـارف الاسـلامية ...الخ باللغتين العربية والانجليزية . بالاضـافة الى عقـد العـديـد من المؤتمرات عن مخـاطر العمـل المصـرفى الاسـلامى . بالاضـافة الى تشـكيل لجنة للعمل المصـرفى الاسـلامى ممثلة لجميع البنوك تجتمع شهريا لدعم الاداء المصرفى الاسلامى .

٢- الارادة الاعلامية :

اهتمت الصـحافة في المملكة العربية السـعودية بمناقشـة قضـايا المصـرفية الإسـلامية بشـكل منتظم، وعلى سـبيل المثال نجد أن جريدة الاقتصـادية رغم أنها تخصـص مسـاحة أسـبوعية للتمويل الإسـلامي، إلا أنها أنشـأت مجلة متخصـصـة، تصـدر شـهرياً تحت اسـم المصـرفية الإسـلامية، وكذلك صحيفة الشـرق الأوسـط، وقد اهتم التليفزيون السـعودى فى قناته الاقتصـادية بعقد ندوات تحت اسـم الفقه الاقتصـادي بشـكل منتظم أسبوعياً.

٤- الارادة التشريعية والقانونية :

وفي هذا المحور وبدراسة نظام مؤسسة النقد العربي السعودي نجد أنه نص على الالتزام الشـرعي فنجد أن المادة (٢) من نظام مؤسـسـة النقد العربي السعودي تنص على الآتي:

لا يجوز لمؤسـسـة النقد العربي السـعودي دفع أو قبض فائدة، وإنما يجوز لها فقط فرض رسـوم لقاء الخدمات التي تؤديها للجمهور أو الحكومة. كما جاء في المادة ٦ من النظام ما يأتي:

لا يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي القيام بأي عمل من الأعمال الآتية:

المادة (١) مباشرة أي عمل يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية السمحاء فلا يجوز لها دفع أو قبض فائدة على الأعمال.

هذا وشكلت مؤسسة النقد العربي السعودي لجنة للعمل المصرفي الإسلامي اعتباراً من ٢٠٠٥، تجتمع شهرياً لتقديم مقترحات لدعم الأداء المصرفي الإسلامي. وأنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي إدارة للتدريب المصرفي الإسلامي بالمعهد المصرفي السعودي، وعقد مجموعة من المؤتمرات العلمية لدعم الأداء المصرفي الإسلامي وهي.

أعد المعهد المصرفي بمؤسسة النقد العربي ندوة عن مخاطر المصرفية الإسلامية تحت رعاية محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في فبراير ٢٠٠٤، وندوة "المعايير الاحترازية للمصرفية الإسلامية في يناير ٢٠٠٧".

٥-الارادة التطبيقية :

وفي هذا المحور، نجد أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد وافقت على إنشاء مجموعة من المصارف الإسلامية، هي مصرف الراجحي ومصرف البلاد، ومصرف الإنماء، ووافقت على تحويل بنك الجزيرة إلى إسلامي، كما وافقت مؤسسة النقد العربي السعودي على ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، وفق استراتيجيات وآليات متنوعة ومتعددة ومتفردة.

- أن هناك أربعة بنوك تقدم العمل المصرفي الإسلامي بشكل كامل وهي الراجحي، والبلاد، والإنماء، والجزيرة الذي تم تحويله للعمل المصرفي الإسلامي في يناير ٢٠٠٧م.

- أن جميع البنوك التقليدية تقدم العمل المصرفي الإسلامي وفق رؤى واستراتيجيات مختلفة.
- توضح نتائج الاعمال فى البنوك السعودية ان حجم التمويل الاسلامى يبلغ ٦٠% تقريبا وحجم الاصول فى صناديق الاستثمار تبلغ ٧٦%
- ان جميع البنوك بالمملكة بها هيئات رقابة شرعية.
- ان جميع البنوك بالمملكة بها ادرارات للخدمات المصرفية الاسلامية.
- ان جميع شركات التامين بالمملكة تحولت الى شركات تأمين تكافلى.

الانجازات المصرفية الاسلامية مابين عامى ٢٠٠٠- ٢٠١٢ فى السعودية

سوف نشير بإيجاز إلى تطور نتائج إنجازات الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية:

- ان نظرة فاحصة متأنية على المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية فى المملكة يتضح مايلى:
- أن جميع بنوك المملكة العربية السعودية تقدم حالياً المنتجات المصرفية الإسلامية.
- أن مصرف الراجحي يقدم العمل المصرفي الإسلامي منذ إنشائه عام ١٩٨٨.
- أن بنك الجزيرة اتخذ قرارا بالتحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي في ديسمبر ٢٠٠٣ وأنتهي تحويله في يناير ٢٠٠٧ .
- أن للبنك الأهلي التجاري تجربة فريدة ومتميزة في تقديمه للعمل المصرفي الإسلامي.
- أن مؤسسة النقد العربي السعودي تدعم المصرفة الإسلامية وتجسد ذلك في الندوة التي أعدها المعهد المصرفي بمؤسسة النقد العربي عن مخاطر االمصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية تحت رعاية محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في فبراير ٢٠٠٤. وندوة المعايير الاحترازية للمصرفية الاسلامية فى يناير٢٠٠٧.
- تمت الموافقة على إنشاء بنك الإنماء كبنك إسلامي في نهاية الربع الأخيرمن عام ٢٠٠٥ برأسمال ١٥ مليار ريال.وبدا ممارسة اعماله خلال عام ٢٠٠٩ .
- بلغ حجم التمويل في المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٠م مبلغ قدره١٩٧ مليار ريال الاسلامى منها ٥٩ مليار ريال، بنسبة قدرها ٣٠%. كما بلغ اجالى التمويل فى ٢٠١٢ مبلغ ١٠٠٠ مليار ريال الاسلامى منها ٦٦٠ مليلر ريال بنسبة ٦٦% . وبالمقارنة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٢ م نجد ان حجم الزيادة فى اجمالى التمويل ٨٠٣ مليار ريال بمعدل نمو ٤٠٨% وحجم الزيادة فى التمويل الاسلامى ٦٠١ مليار ريال بمعدل نمو ١٠١٩%.
- كما بلغت أرصدة صناديق الاستثمار فى ٢٠٠٧ إجمالي ٧٩,٨٠٠ مليار ريال سعودي منها ٦١,٠٧٥ مليار ريال إسلامي بنسبة ٧٦,٥ ٪ ، كما بلغ عدد الصناديق الاسلامية

٢١٧ صندوقا منها ١٠٧ صندوق إسلامي بنسبة ٤٩,٣ ٪ أي أن ٤٩,٣٪ من الصناديق حققت رصيد قدره ٧٦,٥٪ من إجمالي الاستثمارات.

ملحق رقم (١)

تصحيح النقد الخاطئ للخطاب الشرعي تجاه البنوك

خالد بن عبدالله الغليقة

يقول الأستاذ عبد العزيز القاسم (١) : " في الستينات كان الفقهاء يقولون: البنوك كلها حرام ، وبهذا الإجمال تأخرت البنوك الإسلامية في السعودية حوالي ٢٥ سنة ، في بلاد أخرى سمح الفقهاء بتفصيل معنى البنوك ، وبالفعل تطور مفهوم البنك التعاوني ثم البنك الإسلامي المتعامل مع السلع ، ثم تطور لدينا الآن قطاع كبير وهو من أسرع القطاعات نمواً في العالم الإسلامي وهو المصرفية الإسلامية ، الخيار الأول الذي هو حجز أنواع البنوك ومصطلح البنوك حجزًا احتياطيًا تحفظيًا أدى إلى سيادة البنوك الربوية ، لما انفتح المجال الفقهي لمناقشة المعاملات البنكية مناقشة موضوعية وإيجاد المخارج والحلول التي تلبي الاحتياجات تحول جزء كبير من النظام المصرفي سواء في المملكة أو في بلدان أخرى إلى أن يكون متوافقًا مع الشريعة ؛ هذا نموذج " .

هذا الكلام فيه خطأ تاريخي ومنطق معكوس : الخطأ التاريخي وهو قوله : " إن العلماء في السعودية حرموا كلمة " بنك " فكان السبب في إنشاء البنوك الربوية وعدم إنشاء البنوك الإسلامية " .

أولاً : العلماء في هذه البلاد كانوا متمسكين بالدعوة الى تطبيق الشريعة ، ورافضين أن تقام أنظمة تخالف الشريعة، وداعين إلى اقتصاد إسلامي، ولم يكن همهم ذات النظام أو شكله ، أو كلمة "بنك" ، بل كانوا يحرصون على المضمون ، وهذا الأمر هو الغالب على الرأي الشرعي في السعودية ، ولهذا

جاء نظام مؤسسة النقد منسجماً مع هذه الرغبة ومتمشياً مع هذا المطلب ، وهو تحريم (الفائدة الربوية) كما في نظام المؤسسة الصادر بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٧١هـ ، حيث قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ :

ونصت المادة الثانية أنه : (لا يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي دفع أو قبض فائدة ؛ إنما يجوز لها فقط فرض رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها للجمهور أو للحكومة ، وذلك لسد نفقات المؤسسة) (٢). وينص في المادة السادسة منه على أنه: (لا يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي مباشرة أي عمل يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية السمحاء ، فلا يجوز لها دفع أو قبض فائدة على الأعمال) (٣).

وتقييدي لهذا الأمر بالغالب من علماء هذه البلاد ؛ حتى لا يأتي كاتب أو متكلم ويأتي بشخص غير معتبر من هذه المنظومة ، أو معتبر لكن اجتهاده لا يمثل الغالب ؛ فيعلن أمام الملأ سقوط هذا الغالب وهذه القاعدة بهذا الفرد ، وبذاك الاجتهاد الفردي.

وإذا أسقطنا القاعدة أو الغالب بالشاذ النادر لم يبق لدينا منهج سليم أو شريعة نبي ومنهاج رسول ، فضلاً عن طريقة مجموعة من ورثة الأنبياء . ولا يقول بهذه الحجة ، أو يستعمل هذا الأسلوب ، إلا شخص لا يدرك بُعْدَ هذا الإيراد ، ولا يفهم أثر هذا الاستدلال ، أو ذاك الأسلوب على المسائل العلمية ، وفي الأمر نفسه يقدح في عقلية المورد والمستدل .

ومما يبين ويوضح أن علماء هذه البلاد لا يهمهم المصطلح بحد ذاته ؛ أن لا مشاحة في الاصطلاح أو في النظام عندهم ما دام أنه لا يؤثر في المضمون ، وبشرط عدم وجود آثار جانبية على المسلم الفرد أو على المجتمع

بأكمله من جراء هذا المصطلح أو ذاك النظام ، ويبين ذلك قبولهم نظام القضاء الغربي كآلية وهيكل، لا على هيئته موادً .

يقول الشيخ صالح الحصين : " نظام القضاء في المملكة هو نفسه يرجع في مصدره التاريخي إلى الفقه الغربي ، وقد اقتبس من بعض التقنينات العربية المقتبسة بدورها من التقنينات الأوروبية . وقبل صدور هذا النظام عرض على هيئة كبار العلماء للمناقشة ، وكان حين عرضه على الهيئة مسبوقاً في أذهان عدد كبير من الأعضاء بجريدة طويلة دونها أحد العلماء من خارج المجلس تنتقد النظام في الجملة ، وتناقشه مادة مادة حاكمة على كثير من مواده بأنها مخالفة للشريعة أو غير موافقة لها.

وقد درست الهيئة النظام وتداولت الرأي حوله مادة مادة ، وانتهت إلى الموافقة عليه دون تغيير ، عدا مادة واحدة جرى تعديلها صياغة ، وبقي مضمونها من دون تعديل (٤) .
ثانياً : أن سبب عدم إنشاء بنوك إسلامية ليس تحريم العلماء لكلمة (بنك) أو تحريمهم (للنظام البنكي) ؛ بل لقد نادى العلماء بإنشاء بنوك إسلامية ، وإن كانوا يسمونها أحيانًا بتسميات أخرى (كالمصارف الإسلامية) .

ولو راجعنا تاريخ إنشاء البنوك الإسلامية في المملكة لتبين لنا أن القول بأن العلماء كانوا عقبة أمام إنشاء هذا النوع من البنوك " المصارف " ؛ فيه مغالطة تاريخية.

فلو أخذنا شهادة متخصص وخبير وصاحب تجربة كبيرة في هذا المجال ، بل صاحب أول تجربة سعودية أيضًا ، وهو رجل الأعمال صالح كامل ، فقد شهد بأن الأمير محمد الفيصل هو رائد فكرة البنوك أو المصارف الإسلامية حيث قال : " قولكم بأن صالح كامل هو رائد الاقتصاد الإسلامي

فهذا افتراء على الحقيقة ، وللأمانة التاريخية فأول من بدأ فكرة البنوك الإسلامية هو الأمير محمد الفيصل ، وكنت أنا صالح كامل في ركابه ، وللتاريخ يجب أن تثبت هذه الحقائق ... صحيح أنا واصلت المسيرة ببعض الجهود المتعلقة في ذلك المجال ، ولكن يظل فضل الريادة للأمير محمد الفيصل " (٥) .

هذه الشهادة من شخص ممارس ، وهناك شهادة من شخص منظر ، وهو الشيخ عبد الله بن منيع حيث شهد لمحمد الفيصل بأنه أول من خاض تجربة المصارف الإسلامية أو الاستثمار الإسلامي من خلال البنوك ، حيث قال : " من آثار دعوة الملك فيصل الى التضامن الإسلامي أن تبنى ابنه البار سمو الأمير محمد الفيصل اتجاهاً جاداً نحو الاستثمار الإسلامي " (٦) .

نرجع إلى شهادة محمد الفيصل في هذا المجال ، وحكايته لتاريخ فكرة إنشاء المصارف أو البنوك الإسلامية ، حتى يتضح لنا من هو الداعم والمساهم لفكرة البنوك أو المصارف الإسلامية ، ومن هو غير المقتنع بجدواها أو صدقها أو نجاحها ، وغير ذلك من الغايات الاقتصادية والسياسية والدينية ؛ فالمعارضة والرفض للبنوك الإسلامية جاءت من عدة توجهات وجهات وهي كالتالي :

(١) الاتجاه العلماني التغريبي :

يقول محمد الفيصل : " إنه في الوقت الذي ظهرت فيه فكرة البنوك الإسلامية في نهاية الستينات وبداية السبعينات الميلادية كان هنالك زخم كبير في الاتجاه العلماني التغريبي ؛ فاجتمع سوء الغرض والعداء لكل ما هو إسلامي من الأعداء في الداخل والخارج مع الجهل بالإسلام من جانب المسلمين " (٧) .

(٢) صندوق النقد الدولي :

يقول أحمد صلاح جمجوم متحدثاً عن مشروع محمد الفيصل وفكرته في البنوك الإسلامية : " كانت هناك ضغوط من صندوق النقد الدولي ضد فكرة المشروع " (٨).

(٣) البنوك الربوية وممانعة القوى الغربية :

يقول محمد الفيصل : " لا ننسى معارضة البنوك الربوية وممانعة القوى الغربية التي كانت تدرك أبعاد الفكرة وتأثيرها على الاقتصاد الدولي بتعاظم الدور الإسلامي وتفعيل الاقتصاديات الإسلامية بشكل أكثر استقلالية عن الاقتصاد الربوي الذي يسيطر الغرب عليه " (٩) .

(٤) إحدى الصحف العربية الدولية :

يقول محمد الفيصل : (هاجمتنا تلك الصحيفة ورئيس تحريرها جهاد الخازن وأطلقوا علينا اسماً جديداً هو " الإسلاربوية ") (١٠) .

(٥) اللجنة المكونة من الأمير مساعد بن عبد الرحمن وأنور علي ومحمد أبالخيل وهشام ناظر :
يقول محمد الفيصل تحت عنوان (اللجنة التي رفضت مشروع المصرف) : وأخيراً شكلت لجنة من الأمير مساعد وأنا وأنور علي وهشام ناظر لدراسة المشروع ، فعقدت اللجنة اجتماعاً واحداً فقط ، وقالوا لي فيه إنهم غير موافقين ، وقال لي محمد أبا الخيل بالنص : " ما عندي استعداد أسمح لك بالتلاعب باسم الإسلام !! " طلبت أن نعمل محضراً للاجتماع فرفضوا وخرجوا " (١١) .

(٦) الدكتور إبراهيم الناصر في بحثه (موقف الشريعة الإسلامية من المصارف) ، فمن آرائه في البحث والتي تبين موقفه من المصارف أو البنوك الإسلامية ؛ فهو يعتبر من المساهمين في عدم أسلمة البنوك ، ومن الداعمين نظرياً في إضفاء الشرعية على البنوك التقليدية ، فعلى هذا جعلته سادس المواجهين لأسلمة البنوك أو إنشائها أو فكرتها .

يقول الدكتور الناصر: " لن تكون هناك قوة إسلامية بدون اقتصاد ، ولن تكون هناك قوة اقتصادية بدون بنوك ، ولن تكون بنوك بلا فوائد " وقال في خاتمة بحثه: " نستخلص ضرورة الترخيص بالقرض بفائدة.... بذلك تتحقق أهداف الفائدة العامة خارج نطاق أي تحريم أو خطر قانوني في استخدام مدخرات المواطنين في تعزيز هوية الاقتصاد الوطني ؛ فالعائد سيصبح ثابتاً ومضموناً " (١٢) .

(٧) بعض المسئولين في وزارة المالية ومؤسسة النقد :

حدثني الأستاذ عبد الرحمن بن عقيل قال : كان هناك فكرة تأسيس (بنك إسلامي). فقد اجتمعنا عدة مرات أنا والشيخ صالح الحصين والشيخ محمد الجميح والأستاذين عبد الله الغليقة وصلاح أبا الخيل ، وكانت الاجتماعات في مكتب الجميح في الملز، واجتمعنا بأحد المسئولين في المالية وطلب أن نرفع له خطاباً في ذلك لكن لم يرد على الخطاب ولم يتجاوب معه .

(٨) صندوق النقد الدولي :

وكما ذكر أيضًا أحمد صلاح جمجوم: " علمت أن المعاملة – معاملة مشروع محمد الفيصل - في مؤسسة النقد ؛ فذهبت إلى محافظ المؤسسة

وكان وقتها عبد العزيز القريشي ، وقلت له : علمت أن الموضوع أحيل إليك وكل ما أطلبه منك هو أن تقدم تقريرك من الناحية المالية الصرفة فحسب ، بغض النظر عن كون المشروع إسلاميًا ، وألا تدخل الجوانب السياسية أو الحسابات الدولية في التقرير. فاعتذر لأنني قلت له بأن رأيه إذا كان إيجابيًا سوف يكون دليلي الذي سأجادل به من أجل الترخيص للمشروع " (١٣).

قبل التعليق على هذا التاريخ وتلك النصوص يحسن التنبيه إلى أمر قد يكون فات الأمير محمد الفيصل وصلاح جمجوم وعبد الرحمن العقيل وهو أنه لا يلزم رفض تلك اللجنة أو الجهة التي عرضت عليها مشاريع المصارف الإسلامية أن لهم موقفًا من أسلمة البنوك ، يبين ذلك ثلاثة أمور :

الأمر الأول : وجود نماذج في ذلك الوقت لم تكن مشجعة وكانت نهايتها ذهاب أموال الناس باسم الاستثمارات الإسلامية ، فكان الحذر والقلق .

الأمر الثاني : الخوف من سطوة البنوك الأجنبية ومقاطعتها للبنوك الإسلامية (١٤) .

يقول محمد الراجحي حول فكرة إنشاء مصرف الراجحي : " بخلاف وزير المالية في ذلك الوقت ، فقد كان معارضًا لهذا الأمر ؛ لأنه يرى أن البنوك الأجنبية لن تسايرنا في ذلك ، وستمتنع عن التعامل معنا ، ولكن الملك فيصل – رحمه الله – والأمير فهد – رحمه الله – تدخَّلا ، فقد كانا يحبّاننا " (١٥).

الأمر الثالث : أن بعض من كان معارضًا التسرع في إنشاء المصارف الإسلامية قد وجد داعمًا لها من جهة أخرى ، كما نجد ذلك عند الأستاذ محمد أبا الخيل (١٦)

نعود إلى الاستفادة من هذا التاريخ ، والتاريخ الذي دونه صاحب أول تجربة لإنشاء مصرف إسلامي وكما مر من قبل شهادة رجل الأعمال صالح كامل والشيخ عبد الله بن منيع فيه ، وكلاهما متخصص في هذا المجال فشهادتهم مقدمة وراجحة على من لم يدرك ذاك التاريخ . بل لعله لم يولد بعد ذاك الزمن ، فنلاحظ من خلال هذا التاريخ الذي دونه وحكاه الأمير محمد الفيصل أنه لم يذكر من الرافضين لفكرة البنوك الإسلامية أحدًا من علماء الشريعة في السعودية ، أو لجنة شرعية ما ، مع أنه اهتم بذكر اللجان التي عرضت عليها الفكرة وصرح برأيها . يقول محمد الفيصل : " تقدمت بطلب للملك فيصل بإقامة بنك على أسس تجارية عام ١٩٦٩م فحولني للأمير مساعد بن عبد الرحمن وزير المالية وقتها الذي حولني بدوره الى هيئة كبار العلماء لأدرس معهم الأمر ، ولم أطلع معهم بشيء فلم يكن بينهم متخصص أناقش معه المشروع "(١٧). محمد الفيصل هنا يحكي عن حالته مع العلماء فلم يورد لهم رأيًا ولم يذكر لهم قولاً في فكرته ، فلا ينسب لساكت قول ، مع أنه حريص - كما قلت - على تدوين ما قيل في الاجتماع حتى لو اقتضى الأمر باللهجة العامية ، كما حصل مع اللجنة الأخرى التي جابهته بالرفض .

كما أن بعض العلماء كانوا مؤيدين لهذه الفكرة ومتحمسين لها في زمن الرفض قول محمد الفيصل متحدثاً عن تأسيس اتحاد البنوك الإسلامية : " كان أول اجتماع لنا في مكة وتبرع لنا الشيخ محمد بن علي الحركان بفيلا يملكها كمركز رئيسي وحضر حفل الافتتاح أمير المنطقة فواز بن عبد العزيز والشيخ عبد العزيز بن باز، وأثناء إلقاء الشيخ ابن باز كلمته جاءنا أمر بإلغاء الحفل ، فشكرت الحضور وأنهيت الحفل " (١٨).

يستفاد من هذه الحكاية دعم بعض العلماء ومساهمتهم ؛ فالشيخ محمد الحركان كان من العلماء البارزين المعروفين ، وقد منحهم فيلا ، والشيخ عبد العزيز بن باز خطب فيهم ، فالأمر لا يحتاج الى تعليق أو دليل على وقفتهم مع المشروع وإلى جانب الفكرة . يقول محمد بن عبد العزيز الراجحي عن فكرة إنشاء بنك الراجحي: " ويومها ذهب صالح الراجحي وإخوانه إلى الشيخ محمد بن إبراهيم ، وعاهدوه على طهارة معاملات البنك من الربا ، وسيرها على نهج الاستقامة وفق الشريعة الإسلامية ، وحتى الآن خلت معاملاتنا من الربا بفضل الله رب العالمين . وأما الشيخ محمد بن إبراهيم – رحمه الله – فكان يقول : أنا أكفلهم ، وكان فرحًا بوجود بنك يسري على هدى الإسلام . وأما المشايخ فأيدونا ، ومنهم الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – وكان يرى أن المصارف الإسلامية ليس فيها شيء . وكان من أشد أنصار إنشاء هذا البنك الإسلامي سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ عبد الله بن حميد – رحمهما الله – وقد راجعوا معاملاتنا مرارًا كثيرة فلم يجدوا فيها شيء من الربا ، والله الحمد .

وأما الذين تعاونوا معنا من الهيئة العلمية فيما يتعلق بالمصرف فهم : الشيخ سليمان بن عبيد ، والشيخ محمد بن عودة ، والشيخ عبد الله بن عقيل ، والشيخ صالح الحصين . وكنا نسعد بتشديدهم علينا ؛ لبالغ حرصهم على تطبيق الشريعة الإسلامية " (١٩)
أما رأي مجلس هيئة كبار العلماء فقد حكى عنهم الشيخ عبد العزيز ابن باز. رحمه الله ــ حيث قال : " لقد درس مجلس هيئة كبار العلماء هذا الموضوع . الربا في البنوك ـــ وتبادل فيه الرأي مع ولي الأمر وبينّا له أنه لا يجوز الإبقاء على هذه البنوك الربوية ، وأن الواجب إيجاد بنوك إسلامية تقي الناس من الربا ويضعون بها أموالهم ، واستجاب - وفقه الله - ووعد بإيجاد مؤسسة عظيمة واسعة ، تكون فرجاً للناس من هذا الربا ، وتوجد بها أموال المسلمين

وتشـغل أموال المسـلمين بالطرق الشـرعية والطرق المباحة ، وسـوف ينتهي أمرها قريباً إن شـاء الله ، وذلك في مصـرف الراجحي المعروف ؛ فإن مصـرف الراجحي قد تأسـس ليكون بنكًا إسـلاميًا ، وأن توضـع فيه أموال المسـلمين المسـاهمين ، وأن تسـتعمل ما شـرع الله من المعاملات الإسـلامية ، وأن يبتعد عما حرمه الله ، وسوف ـ إن شاء الله ـ يفتح قريباً ويستغنى به عما حرم الله من هذه المعاملات الربوية، وسـوف يقضـي على هذه المعاملات المحرمة في هذه البلاد ، ونرجو أن يقضى عليها في جميع البلاد الإسلامية ، ويرجع الناس للعقل والصـواب فإن دين الإسـلام فيه كل خير لهم ، وفيه كل سـعادة وفيه كل عاقبة حميدة في الدنيا والآخرة " (٢٠) .

كذلك فقد صـدر عن مجلس هيئة كبار العلماء فتوى يتضـح فيها دعم العلماء ومسـاندتهم للعمل المصـرفي والنظام البنكي الإسـلامي وهذا نصها:

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضـرة الأخ الكريم نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (سلمه الله)

السـلام عليكم ورحمة الله وبركاته..وبعد،فأشـير إلى الاسـتفتاء المقدم إلى مجلس هيئة كبار العلماء من الشـركة الإسـلامية للاسـتثمار الخليجي عن الأعمال التي تقوم بها الشـركة وأفيدكم أن المجلس درس المضـاربات السـبع التي وردت في المذكرة المقدمة منكم أثناء انعقاده في الدورة الاسـتثنائية الخامسة واتخذ فيها القرار رقم ٨٠ بتاريخ ١٤٠١/٣/١هـ ونصه ما يلي:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسـول الله وعلى آله وصحبه وسلم ؛ وبعد:

ففي الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس هيئة كبار العلماء المنعقدة بمدينة الرياض ابتداءً من العشرين من شهر صفر ١٤٠١هـ حتى غرة ربيع الأول منه اطلع المجلس على المذكرة الصادرة من الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي في الحادي عشر من ربيع الأول عام ١٤٠٠هـ المرافقة لهذا القرار واستعرض المضاربات التالية مما تقوم به الشركة:

١- المضاربة الإسلامية الأولى ، ومدتها سنة ، من يناير ١٩٧٩م حتى ١٩٨٠م.

٢- المضاربة الإسلامية الأولى ،ومدتها ثلاث سنوات ، من يناير ١٩٧٩م حتى ١٩٨٢م.

٣- المضاربة الإسلامية الثانية ، ومدتها خمس سنوات ، من يونيو ١٩٧٩م إلى يونيو ١٩٨٤م.

٤- المضاربة الإسلامية الثالثة للاستثمار والادخار والتكافل بين المسلمين ، ومدتها عشرون سنة ، من أكتوبر ١٩٧٩م إلى أكتوبر ١٩٩٩م.

٥- المضاربة الإسلامية الرابعة للاستثمار الجاري ، ومدتها خمسون سنة ، تبدأ من يناير ١٩٨٠م.

٦- المضاربة الربع سنوية للمؤسسات المالية الإسلامية ، يونيو ١٩٧٩م.

وبعد دراسة هذه المضاربات ومناقشتها وتداول الرأي فيها رأى المجلس ما يلي:

١- يوصي المجلس المسلمين عامة ، وأهل الحل والعقد منهم خاصة ، أن يعملوا ما في وسعهم لحماية مجتمعاتهم من الربا والتعرض لمحاربة الله ورسوله. وأن يبادروا إلى إقامة البنوك والمصارف الإسلامية وتنشيطها حتى يتمكن الناس من إيداع أموالهم واستثماراتها بالطرق التي أباحها الله ويتقلص نشاط شركات التأمين والبنوك الربوية الموجودة الآن بين أظهر المسلمين.

٢- يقرر المجلس بالأكثرية أنه لم يظهر له في هذه المضاربات ما يخالف الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق..وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله صحبه.

فآمل الإحاطة..وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله بركاته..،

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

(٢١)

ومما يدل على أن ليس للعلماء في السعودية موقف من كلمة (بنك) أو من النظام البنكي ، بل موقفهم ينصب على المضمون ، وهو نوع التعامل هل هو بالربا أم بالبيع الحلال ؟ إفتاء بعضهم بجواز العمل في البنوك الربوية وأخذ الراتب منه ، لكن بشرط أن لا يكون عمله يدخل في مسيرة الأعمال الربوية ، أما الراتب بشرط أن لا يكون من الربا يقيناً ، فمن هؤلاء العلماء الشيخ العلامة عبد الله بن حميد (رئيس المجلس الأعلى للقضاء وعضو هيئة كبار العلماء) رحمه الله فقد سئل السؤال التالي : أتيحت لي فرصة عمل في بنك بأن أعمل على الآلة الكاتبة ، وهذا البنك يتعامل في الربا ويتقاضاه ، فما حكم عملي به ؟ وما حكم ما أتقاضاه مع العلم بأني لا أكتب شيئاً يمس هذا الربا ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً .

الجواب : نعم . لا بأس بذلك ما دام أن راتبك لم يكن من الربا عيناً ، بل هو مختلط ، يحتمل أن يكون من الربا ويحتمل أن لا يكون من الربا ؛ فما دام أن الأمر مشتبه فيجوز لك أخذه ، وخاصة أنك لا تساعد على كتابة الربا ، ولا تكتب النقود المشتبه بها للربا . فقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لعن الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه " ، وفي الحديث الآخر قال صلى الله عليه وسلم : " الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه " ، فالربا أمره عظيم وشأنه كبير وقد قال ابن

دقيق العيد : " إن أكلة الربا تكون خاتمتهم سيئة والعياذ بالله كما هو مشاهد . والحاصل أنه إذا اشتبه الأمر عليك ودفع لك راتبك ولا تدري هل هو عين الربا أو من غيره فلا بأس بأخذه ، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : " وإذا كنت لا تكتب الربا ولا تساعد في كتابته ، وإنما تكتب أشياء أخرى كما هو ظاهر سؤالك فلا حرج إن شاء الله عليك، والله أعلم " (٢٢) .

فيستفاد من هذه الفتوى أن بعض هؤلاء العلماء أجازوا العمل في البنوك الربوية بشروط ، فما بال البنك غير الربوي ؟ فسيكون دعمهم له أكثر ومساهمتهم له أكبر؛ فلم يتوقف هؤلاء العلماء على التسمية أو على النظام ، بل الرفض على المضمون ، وهو المساهمة في المعاملة الربوية كما ورد في النهي .

وقبل أن أتجاوز التاريخ إلى المنطق أنبه إلى قضية تاريخية أخطأ فيها الأستاذ القاسم وهو قوله : " كان الفقهاء ــ يقصد في السعودية ــ يقولون : البنوك كلها حرام ، وبهذا الإجمال تأخرت البنوك الإسلامية في السعودية حوالي ٢٥ سنة ، في بلاد أخرى سمح الفقهاء بتفصيل معنى البنوك وبالفعل تطور مفهوم البنك التعاوني ثم البنك الإسلامي المتعامل في السلع ... " . التاريخ في الحقيقة لا يدعم هذه الشهادة ؛ بل قد يحكم بأنها شهادة غير موثوقة وليست من جهة المعلومة ، بل من جهة تفسيرها ؛ فالمعلومة صحيحة ! فقد نشأ نظام البنك الإسلامي في خارج السعودية قبل السعودية ، لكن ما هو تفسير هذا النشوء ؟ وهل النظر الفقهي - والذي يسميه القاسم تفصيلي في معنى البنوك - هو الذي ساهم في نشوئها أم أن هناك دوافع أخرى لا تمت للنظر الفقهي بأي صلة هي التي ساهمت في ذلك النشوء كما سبق ؟؟ لا أنا ولا هو أدركنا تلك الأيام بحيث نشهد على هذا التاريخ لكن

لنترك من أدرك وعاين وجرب يشهد ويحكم ويفسر ؛ يقول محمد الفيصل: " ولما جاء أنور السادات وأراد أن يضرب الناصريين الاشتراكيين وجد في الإسلاميين مؤيدًا له . وفي الأثناء تقدمنا بطلب لثلاث جهات بتأسيس بنك إسلامي : المملكة ، ومصر، والسودان ، بعد أن عملنا نظاماً مفصلاً للمشروع. وجاءت الموافقة من حكومة الرئيس السادات ، وحكومة الرئيس جعفر النميري، وكان يمر بظروف مشابهة ويعيش مزاجاً إسلامياً وقتها " (٢٣) . ويؤكد هذه الحقيقة ويوضحها أحمد صلاح جمجوم بقوله: " أما الأمير محمد فإن نشاطه لم يتوقف بل ازداد إصراره على تنفيذ المشروع رغم العقبات . وقام ــ حفظه الله ــ بعمل اتصالات على أعلى المستويات في مصر والسودان وتمكن من الفوز بموافقة الرئيسين أنور السادات وجعفر نميري في العام نفسه ، ولأسباب سياسية مواتية ؛ فالرئيس المصري كان متحالفاً مع الإسلاميين في ذلك الوقت ضد القوى اليسارية ، والرئيس السوداني تخاصم مع التيار الشيوعي الذي جاء به إلى الحكم ، واستعان عليهم بالإسلاميين . وهكذا فقد صدرت الموافقة من السلطات الرسمية في البلدين عام ١٩٧٩ م ، وبدأنا على الفور في إنشاء بنكين الأول في الخرطوم تحت اسم بنك فيصل السوداني ، والثاني في القاهرة باسم بنك فيصل المصري " (٢٤).

ومما يبين أن الأمر لم يكن عن نظر فقهي، اعتراض بعض الجهات الدعوية العلمية في بعض هذه البلدان التي نشأت فيها ؛ يقول الأمير محمد الفيصل : " هاجمتنا مجلة " الدعوة " صوت حزب الإخوان المصري متصورين أنها لعبة سعودية أمريكية ، خصوصاً أن البنك لم يرخص له في المملكة " (٢٥).

ومثل هذا الكلام قاله الأستاذ أحمد صلاح جمجوم ، ومما يبين حقيقة المقاصد التي كانت وراء هذا النشوء عند المنشئين، المآلات التي كادت تعصف بالفكرة؛ يقول الأمير محمد الفيصل : " ومن التحديات التي واجهتنا أن رئيس الوزراء المصري الراحل محيي الدين أعد مذكرة كاد أن يوقعها بتأميم بنك فيصل المصري ، ولكن المنية عاجلته بأزمة قلبية ، ومن المصادفات أن الرئيس جعفر نميري كاد يعتمد قراراً مماثلاً في السودان ، إلا أن الانقلاب العسكري الذي أخرجه من السلطة أوقف ذلك ، وكانت هناك أزمة مرت بسلام - والحمد لله - مع حكومة مصرية لاحقة " (٢٦) .

أما المنطق المعكوس في رأي الأستاذ عبد العزيز القاسم فقوله بأن تحريم كلمة بنك أو النظام البنكي ساهم في إنشاء البنوك الربوية!!

فهذا كلام غريب واستنتاج أغرب ؛ فالعلماء لم يصدروا التحريم إلا على واقع مشاهد سبق فتواهم . وفتاواهم تتكلم على نظام قائم ويتعامل به ومتداول ؛ فكيف تعكس القضية ، ويقال إن العلماء حرموا كلمة بنك أو النظام البنكي قبل أن يفد إليهم ، وقبل أن يعرفوا مبادئ ذاك النظام وأساسياته !؟، فتحريمهم هو الذي ساهم في إنشاء النظام البنكي المحرم !؟ . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن فتاوى التحريم هي التي ساهمت في تقويض النظام البنكي المحرم ، وأفسحت المجال ودعمت وأنجحت النظام البنكي الحلال والشرعي . وتاريخ إنشاء البنوك الإسلامية في هذه البلاد كان بدعم أصحاب فتاوى التحريم واقتراحهم ومساهمتهم كما مر معنا. أما مفعول فتاوى التحريم في عملية إنجاح البنك الإسلامي، فقد حدثني المهندس منصور الغليقة نائب مدير عام شركة الراجحي بأن من أكبر عوامل إنجاح شركة الراجحي المصرفية هو اختيار ما يقارب الخمسمائة ألف موظف

من موظفي الحكومة تحويل رواتبهم إلى شركة الراجحي من دون البنوك التقليدية.. هذا منذ عشر سنوات .

والمعروف أن هؤلاء المحولين لم يقوموا بذلك للخدمة المتميزة التي يوجد مثيلاتها في البنوك التقليدية المحول عنها ، بل قد تكون الأفضل أحيانًا في الامتيازات والخدمات ، وغير ذلك مما يحتاجه العميل . لكن سبب التحويل هو تقوى الله وإبراء للنفس وطلبًا للمال الحلال ، ومن باب التعاون على البر والتقوى . وهذه الفضائل قويت بالتعبئة القوية من هؤلاء العلماء تجاه البنك الربوي وذلك بالفتاوى والبيانات المحرمة والمنفرة ؛ يقول الشيخ صالح الحصين: " لا شك أن المصارف الإسلامية نجحت في الجملة- بالنسبة للمصارف الربوية - فهي لا تشكو من شح الودائع تحت الطلب، ولكن العامل الذي ساعدها في ذلك عامل خارجي هو التفضيل العاطفي الناشئ لدى المودعين عن كراهية الربا ومؤسساته " (٢٧) .

وينقل الدكتور محمد عمر شابرا عن تقرير أعدته (د.تراوت واهلرز شارف) لمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أن المصارف الإسلامية " اجتذبت حتى الآن قطاعات جديدة من المسلمين ، كانت لأسباب دينية خارج الدارات المالية " (٢٨). وذلك ما شهد به الرئيس التنفيذي لبنك (آركابيتا) في البحرين عاطف أحمد عبد الملك في حوار معه إذ يقول : "..وأنت كمستثمر تحكم رأيك ، فقبل ٣٠ سنة لما بدأت الفكرة - يقصد فكرة البنوك الإسلامية - كانت بسيطة ليست من قبل رجال أعمال أو رجال بنوك، لكن بسبب الوازع الديني، وكان هناك تشكيك في تلك الفترة، انظر إلى البنوك السعودية الآن يطورون منتجاتهم وأصبحت جميع منتجاتهم إسلامية، كذلك في الإمارات والكويت وقطر، فهذه لم تأت من فراغ، لكن من الاقتناع في الطلب " (٢٩) .

ومن المعلوم من تاريخ التحولات التي طرأت على البنوك التقليدية ذات النظام الربوي إلى النظام الشرعي والتي ما زالت تشهد تحولاً أكبر في ذلك ، من المعلوم من هذا التاريخ أن أكبر عوامل هذه التحولات وأسبابها نجاح التجربة الأولى للبنك الإسلامي ، وسبب نجاح هذه التجربة - كما مر معنا - هو دعم الناس لها وتحويل أموالهم واستثماراتهم تجاهها ؛ وسبب هذا التحويل من المستثمرين والمودعين هو الرغبة في البعد عن المال الحرام وطلب الحلال ، وهذا البعد سببه تحريم العلماء وتشديدهم على العملية الربوية ؛ فكيف تعكس هذه المعادلة ويقلب التاريخ ويتجنى على الحقيقة

تابع .. تصحيح النقد الخاطئ للخطاب الشرعي تجاه القانون

- (١) في برنامج " إضاءات " على قناة " العربية " الذي يقدمه تركي الدخيل ، يوم الأربعاء ٢٠٠٤/١١/٢٤ م ، عن طريق موقع قناة العربية .
- (٢) الحاج علي ، محمد سعيد. مؤسسة النقد العربي السعودي : إنشاؤها ، مسيرتها ، إنجازاتها، الرياض ١٩٩١م ، ص ٢٧١ .
- (٣) المصدر السابق، ص٢٧٣ .
- (٤) منتدى الفيصل ، مجلة الفيصل ، العدد ٢٤٦ ، ص ٢٦ .
- (٥) صحيفة المدينة ، ملحق الرسالة ، الجمعة ٢٨ شوال ١٤٢٥هـ .
- (٦) صحيفة الجزيرة ، اقتصاد ، ٢٩ صفر ١٤٢٤هـ .
- (٧) باطرفي، خالد محمد . الأمير محمد الفيصل يتذكر ، الرياض ١٤٢٥هـ ، ص ٢٥٣ .
- (٨) باطرفي ، خالد محمد . أحمد صلاح جمجوم يتذكر ، الرياض ١٤٢٥، ص ١٠٩ .
- (٩) باطرفي ، خالد محمد . الأمير محمد الفيصل يتذكر ، الرياض ١٤٢٥هـ . ص ٢٥٣ .
- (١٠) المصدر السابق ، ص٢٥٤ .
- (١١) المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

■ (١٢) عن رد الشيخ صالح الحصين على الدكتور الناصر، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٣،١٤٠٨- ١٤٠٩هـ ، ص ١٢٩ .

■ (١٣) باطرفي ، خالد محمد . أحمد صلاح جمجوم يتذكر: الرياض ١٤٢٥، ص ١١٠ .

■ (١٤) صالح بن عبد العزيز الراجحي مسيرة حياة ، ص ٦٨ .

■ (١٥) المرجع السابق ، ص ٦٨ .

■ (١٦) فقد قال في كلمة له عن دور المملكة في دعم البنك الإسلامي للتنمية : " وبفعل ذلك الدعم ، مكنت قيادة البنك من تطوير نموذج جديد لمؤسسة مصرفية تنموية تعمل على أسس الشريعة الإسلامية ، من غير أن يكون هناك مثالاً يقتدى به . وشق البنك طريقه ليس لإثبات ذاتيته وتفرده فحسب ولكن ليصبح مثالاً يحتذى به . فشجع قيام الكثير من المؤسسات المصرفية الإسلامية ، وانتشرت صيغ التمويل الإسلامي وراج سوقها ، حيث بدأ يتبناها الكثير من المصارف التقليدية " السجل الإعلامي لمحمد أبا الخيل ٢٤٥٩/٤

(١٧) باطرفي ؛ خالد محمد : الأمير محمد الفيصل يتذكر: الرياض ١٤٢٥هـ ، ص ٢٤٨ .

■ (١٨) باطرفي ، خالد محمد . أحمد صلاح جمجوم يتذكر ، الرياض ١٤٢٥هـ ، ص ٢٦٠ .

■ (١٩) صالح بن عبد العزيز الراجحي مسيرة حياة ، بتصرف يسير ، ص ٦٨-٦٩ .

■ (٢٠) شريط صوتي، ندوة الجامع الكبير.

■ (٢١) يعقوب، موسى، محمد الفيصل آل سعود.ملامح من تجربته الاقتصادية الإسلامية . الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

■ (٢٢) القاسم ، عمر بن محمد بن عبد الرحمن ، فتاوى سماحة الشيخ عبد الله بن حميد . الرياض: دار القاسم ، ١٤٢٠هـ ، ص ١٨٧ .

■ (٢٣) باطرفي ، خالد محمد . الأمير محمد الفيصل يتذكر ، الرياض ، ١٤٢٥هـ ، ص ٢٤٩ .

■ (٢٤) باطرفي ، خالد محمد . أحمد صلاح جمجوم يتذكر ، الرياض ، ١٤٢٥هـ ، ص ١١١ .

- (٢٥) باطرفي ، خالد محمد . الأمير محمد الفيصل يتذكر ، الرياض ، ١٤٢٥هـ ، ص ٢٥٣ .
- (٢٦) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .
- (٢٧) مجلة الجسور، س ١ ، ع ٣، شعبان ١٤٢٤هـ ، ص ٣٣.
- (٢٨) شابرا، محمد عمر . تحريم الفائدة..هل هو متصور في عصرنا هذا؟، ترجمة د/ رفيق يونس المصري. جدة: ١٤٢٤هـ ، ص٦٦ .
- (٢٩) جريدة الشرق الأوسط ، عدد ٩٦٣٢ ، الثلاثاء ١٤٢٦/٣/٣ هـ ، ص ١٩ .

مرفق رقم (٢)

المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي

تناولنا فى المقالات السابقة ميلاد ونشأة وتطور المصرفية الاسلامية على مستوى العالم، وتناولنا أحد المؤسسات الداعمة للعمل المصرفى الاسلامى وهو الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية، وتطويره.وجهوده فى النشر العلمى، واعداد الموسوعات العلمية للعمل المصرفى الاسلامى.

ونظرة فاحصة متأنية على التحديات التى واجهت التطبيق، والبحوث التى أعدت أنذاك، اتضح أن هناك مشكلات عديدة ومتنوعة، الا أن المشكلة التى تشكل العقبة الكؤود، او بمعنى أخر المشكلة التى تمثل العامل الاستراتيجى والتى بحلها نتمكن من مواجهة المشكلات الاخرى، هى مشكلة تطوير وادارة الموارد البشرية، على مختلف المستويات الادارية. ومما ضاعف من حجم هذه المشكلة هوالنمو المضطرد فى اعداد المصارف الإسلامية وزيادة عملياتها فقد احتاجت إلى موارد بشرية تجمع بين السوك الاسلامى وبين المعرفة والمهارة، ولم يكن متوافرا انذاك فى الجامعات العربية والإسلامية أية مناهج متخصصة لاعداد الموارد البشرية المؤهلة للعمل فى المصارف الاسلامية.

لذلك قرر مجلس ادارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أهمية إنشاء منظمة تهتم بالتعليم المصرفى الاسلامى ، وفى عام 1401هـ / ١٩٨١م تم إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، ولقد شارك فى تأسيسه معظم الجامعات العربية والإسلامية وكذلك العديد من الهيئات والمؤسسات الإسلامية ، ولقد اختيرت دولة "قبرص التركية الاسلامية" مقراً له.

وكان من أهم اهداف المعهد :

أ ـ إعداد أجيال تجمع بين الثقافة الشرعية والخبرة الفنية فى مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية .

ب . التوصل إلى بلورة المنهج الاقتصادي الإسلامي .

جـ تكوين مدرسة الاقتصاد الإسلامي .

د . وضع الضوابط العلمية والعملية للمؤسسات المالية الإسلامية .

هـــ ـــ تشجيع الدراسات والبحوث فى مجال الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

- وقد تشكلت ادارة للمعهد من كل من:
- سمو الامير محمد الفيصل ال سعود رئيس مجلس الادارة
- الشيخ أحمد صلاح جمجوم الرئيس التنفيذى
- الدكتور احمد النجار امين عام المعهد
- هيئة التدريس بالمعهد:
- تم اختيار عدد من الاساتذة المتخصصين فى مجالات شتى (الفقه والفقه المقارن – الشريعة الاسلامية - الحديث - الاقتصاد الاسلامى – التمويل الاسلامى - المصرفيين - القانون – الادارة - دراسات الجدوى – الموارد البشرية- الاعلام – التربية.(

ومن أجل تحقيق التنسيق بين الاساتذة فى التدريس وتجنب التكرار، وربط الوحدات المعرفية بعضها ببعض، تم تصميم ورشة عمل لمدة شهر بين فريق الاساتذة لتصميم الجداول الدراسية لتحقيق هذا الهدف .

هذا وقد تشكل فريق عمل تحت اشراف الاستاذ الدكتور سيد الهوارى لتصميم وإعداد المناهج الدراسية ، والحالات العملية وتطويرها.

وكان التدريس يتم بثلاث لغات هى العربية والانجليزية والفرنسية. ولقد باشر المعهد أعماله منذ منتصف عام 1982م .وقد كان لى شرف العمل فى هذا المعهد مديرا للتدريب به ، وكانت برامج المعهد تتراوح بين البرامج الطويلة لمدة عام كامل للحصول على دبلوم دراسات عليا فى البنوك والاقتصاد الاسلامى ، وبين الدراسات المتوسطة لمدة شهرين للحصول تاهيل فنى فى أحد التخصصات المصرفية الاسلامية ، والبرامج القصيرة لمدة اسبوعين لاكتساب المعارف الاساسية عن أساسيات العمل المصرفى الاسلامى.

وساهم فى تدريب وإعداد الكثير من الأجيال التي ساهمت فى تطوير وتنمية العمل فى المصارف الإسلامية ، ولكن فى عام ١٩٨٤ م توقف لأسباب متنوعة .

دكتور سمير رمضان الشيخ
مستشار تطوير العمل المصرفى الاسلامية

مرفق رقم (٢)
الملحق الثاني عشر
عريضة دينية إلى الملك فهد

خادم الحرمين الشريفين وفقه الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فقد تميزت هذه الدولة بإعلانها تبني الشريعة الإسلامية، وما زال العلماء وأهل النصح يسدون لولاتهم ما فرضه الله عليهم من النصيحة. وإننا، في هذه الفترة العصيبة التي ادرك فيها الجميع الحاجة إلى التغيير، نجد أن الواجب ما تتوجه إليه العزائم هو اصلاح ما نحن فيه مما جلب علينا هذه المحن. ومن أجل ذلك، فإننا نطالب ولي الأمر بتدارك الأوضاع التي تحتاج إلى الإصلاح في النواحي التالية:

ـ إنشاء مجلس للشورى للبت في الشؤون الداخلية والخارجية يكون أعضاؤه من أهل الاختصاصات المتنوعة المشهود لهم بالاستقامة والإخلاص مع الاستقلال التام من دون أي ضغط يؤثر في مسؤولية المجلس الفعلية.

ـ عرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها على أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم إلغاء كل ما يتعارض معها، ويتم ذلك من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية.

ـ ان تتوافر في مسؤولي الدولة وممثليها في الداخل والخارج، استقامة السلوك مع الخبرة والتخصص، والإخلاص والنزهة. وإن الإخلال باي شرط من هذه الشروط لأي اعتبار كان، تضييع للأمانة، وسبب جوهري. وإن

الإخلال بأي شرط من هذه الشروط لأي اعتبار كان، تضييع للأمانة، وسبب جوهري للإضرار بمصالح البلد وسمعته.

ـ تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في اخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة من دون محاباة للشريف أو منة على الضعيف. وإن استغلال النفوذ أياً كان مصدره في التملص من الواجبات أو الاعتداء على حقوق الآخرين، سبب لتمزق المجتمع والهلاك الذي أنذر به النبي(ص).

ـ الجدية في متابعة كل المسؤولين ومحاسبتهم بلا استثناء لا سيما أصحاب المناصب الفعالة، وتطهير أجهزة الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد أو تقصير بصرف النظر عن أي اعتبار.

. إقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته، وإلغاء الضرائب وتخفيف الرسوم التي أثقلت كواهل الناس وحفظ موارد الدولة من التضييع والاستغلال، ومراعاة الألوية في الصرف على الاحتياجات الملحة، وإزالة كافة أشكال الاحتكار والتملك غير المشروع، ورفع الحظر عن البنوك الإسلامية وتطهير المؤسسات المصرفية العامة والخاصة من الربا الذي هو محاربة لله ورسوله وسبب لمحق البركة.

- ـ بناء جيش قوي متكامل مزود بأنواع الأسلحة من مصادر شتى، مع الاهتمام بصناعة السلاح وتطويره، على أن يكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته.
- ـ إعادة بناء الإعلام بكافة وسائله وفق السياسة الإعلامية المعتمدة للمملكة ليخدم الإسلام، ويعبر عن أخلاقيات المجتمع ويرفع من ثقافته، وتنقيته من كل ما يتعارض مع هذه الاهداف، مع ضمان حريته في نشر الوعي من خلال الخبر الصادق والنقد البناء بالضوابط الشرعية.
- ـ بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع، وتبني قضايا المسلمين مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الإسلامية لهذا البلد.

- ـــ تطوير المؤسســـات الدينية والدعوية في البلاد، ودعمها بكل الإمكانات المادية والبشرية، وإزالة جميع العقليات التي تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الاكمل.
- ـــ توحيد المؤسسات القضائية، ومنحها الاستقلال الفعلي والتام، وبسط سلطة القضاء على الجميع، وتكوين هيئة مستقلة مهمتها متابعة تنفيذ الأحكام القضائية.
- ـــ كفالة حقوق الفرد والمجتمع وإزالة كل أثر من آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم، بما يضمن الكرامة الإنسانية حسب الضوابط الشرعية المعتبرة.

الموقعون:

- الشيخ عبد العزيز بن باز
- الشيخ محمد بن صالح العثيمين
- الشـــيخ حـمـود بـن عـبـد الله التويجري
- الشيخ عبد الله بن جبرين
- الشيخ عبد المشين العبيكان
- الشيخ سفر الحوالي
- الشيخ سعيد القحطاني
- الشيخ سلمان العودة
- الشيخ عبد الله الجلالي
- الشيخ محمود الشيهاء
- الشيخ سعيد بن زعير
- د. أحمد التويجري
- د. توفيق القصير

مرفق رقم (٤)

عريضة مدنية إلى الملك فهد

كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين،

الملك فهد بن عبد العزيز، أيده الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد،

إن من فضل الله أنكم قد تقلدتم خلال الأعوام الأربعين الماضية أخطر المسؤوليات الرسمية وأدقها مما وفر لكم معرفة شاملة بأهم شؤون الدولة، واطلاعاً دقيقاً على شتى متطلبات الإصلاح.

كما أن أبوابكم المفتوحة دائماً لكل أبناء الشعب، ورحابة صدركم لكل مطالب الناس، ورعايتكم لكل ما يصلكم من احتياجاتهم، قد جعلت القلوب تنفتح عليكم بصدق، والألسنة تنطلق أمامكم بإخلاص.

وإن مجموعة من مواطنيكم ومحبيكم قد أعدت المذكرة المرفقة بما تراءى لها من سبل الإصلاح، حرصاً على سلامة هذا الكيان الذي نعتز به، ودعماً لأمنه واستقراره، واستهدافاً لرقيه وازدهاره، وأداءً لحق ولاة الامر في أعناقهم، وقياماً بما افترضه المولى عز وجل عليهم من واجب النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وإنهم إذ يضـــعون هذه المذكرة بين أيديكم، يا خادم الحرمين، إنما يعبرون عن ثقتهم بأنكم خير من يجسد آمالهم ويزكي إخلاصهم.

حفظكم الله ورعاكم، وأيدكم، وسدد على الخير خطاكم.

معالم مقترحة لسبل الإصلاح والتطوير

إن الظروف العصـبية والأحداث الأليمة التي تمر بها المنطقة والأمة، ووطننا في القلب منها، والتي جاءت مفاجئة وعنيفة باحتلال الكويت وتشـريد أهله، تعتبر نذيراً خطيراً، وتجعل من أوجب الواجبات على كل مواطن أن يبذل النصح لولاة الأمر، في ما يرى أنه الحق، وان يشـاركهم بالعمل والرأي في كل ما يعتقد بفائدته للوطن الذي هو ملك للجميع، يتحملون معاً مسؤولية بنائه ويشتركون في مغانمه ومغارمه.

وفيما أكد القرآن الكريم هذا الواجب الشـرعي على وجه العموم في قوله عز وجل (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم)، مما يحمل إشـارة واضحة إلى ان تجنب الدعوة إلى الخير والنكوص عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يؤديان بالضرورة إلى تفرق الجماعة واضطراب أمرها واختلافها على بعضها البعض.

فإن السـنة المطهرة قد أوضحت درجات هذه الفريضـة، والجهات المتوجبة لها في قوله (ص) "الدين النصـيحة، قلنا: لمن يا رسـول الله؟ قال : لله ولرسوله، والأئمة المسلمين وعامتهم".

فالنصيحة إذاً، هي جماع الدين كله، وهي واجبة لله ولرسوله. أولاً، امتثالاً لأمرهما وإخلاصـاً للطاعة لهما، والتزاماً بأوامرهما، ولأئمة المسـلمين.

ثانياً، تأكيداً للولاء لهم، وانطلاقاً من واجب معونتهم، ودعم جهودهم، ولعامة المسلمين. ثالثاً، إيثاراً لهم، وحرصاً على مصالحهم، ورعاية لشؤونهم،، واستغراقاً للجهد في خدمتهم.

تلكم هي الركائز الثلاث التي تقوم عليها بنيان الأمة كما حددها الحديث الشريف.

أولاً، شريعة الله: التي تحكم حياة الناس، وتقنن حركة المجتمع، وتمثل كلمة الفصل في كل شأن من شؤونه.

ثانياً، ولاة الأمر: الذين يتحملون مسؤولية تطبيق الشرع، ويسهرون على مصالح العباد، ويقومون بخدمة الأمة.

ثالثاً، عامة الناس: الذين يمثلون مجموع الأمة وجماعة المؤمنين المخاطبين بالتكليف.

وعبر مراحل التاريخ الإسلامي كله، كانت أحوال المجتمعات الإسلامية تزدهر بقدر ما ظلت هذه الركائز الثلاث بخير، فامتد سلطان الشرع ونفذت كلمته، واستقام ولاة الأمر على اداء الواجب والتزام أوامر الله، وكان مجموع الأمة في موقع المسؤولية والمشاركة الكاملتين.

وبقدر ما اختل أمر هذه الركائز الثلاث، اضطربت أحوال المسلمين اضطراباً عظيماً.

وإذا كان الشرع الحنيف قد أوجب النصيحة لولاة الأمر على عامة المسلمين، فإنه اكد وأوجب على ذوي الرأي منهم، ونحسب أنفسنا من هذه الطائفة ولا نزكي على الله أحداً.

وإذا كانت هذه النصيحة فريضة ماضية في كل وقت وحين، فإنها أشد مضاءً وإلزاماً في الاوقات العصيبة من الشدة والبأس، وفي مواجهة مثل هذه الأحداث الجسيمة المروعة التي نشهدها هذه الأيام، ومنعطفات التاريخ التي تطرق أبواب المنطقة والعالم كله بعنف وإصرار.

- ومن منطلق الالتزام بالشرع الحنيف والولاء والحب لولاة الأمر، والإخلاص لهذا الوطن ولعامة المواطنين، رأينا من الواجب أن نضع بين ايديكم هذه الخلاصة من الآراء والاجتهادات والأطر التي تستهدف تدعيم قواعد هذا الوطن، والأخذ بمسيرته قدماً نحو المزيد من الإنجاز، وبصورة تستبق الحوادث ولا تتعامل معها بأسلوب ردود الفعل، ولتحقيق هدف رئيسي يتمثل في:

ـ ترسيخ التطبيق الكامل للشريعة الغراء، كما هي سياسة المملكة منذ إنشائها، بغية الوصول إلى المقاصد العليا للشريعة، من إقامة العدل، وتحقيق المساواة، وإشاعة الإصلاح، وإيتاء كل ذي حق حقه، بما يجعل من مجتمعنا صورة كريمة للدولة الإسلامية المعاصرة، ومثلاً يحتذى في تطبيق الإسلام العظيم.

- ـ التمسك بنظام الحكم القائم والحفاظ على الأسرة المالكة الكريمة، رمزاً للولاء، ومحوراً للوحدة، وحكماً عادلاً لمصلحة البلاد والأمة، والنأي بها عن ان تكون موضع ملاحظة أو خلاف، او مثار نقد أو وسيلة من وسائل تعطيل الأنظمة وتجاوزها.

وفي ما يلي إجمال لهذه الخلاصة:

- أولاً، وضع إطار تنظيمي للفتوى الشرعية، يأخذ في الاعتبار الشرع الحنيف والمعصوم من الخطأ، المنزه عن التبديل والتغيير، يتمثل في النصوص القطعية من الكتاب والسنة. وكل ما عدا ذلك من فقه الفقهاء ومناصب العلماء، وأقوال المفسرين، وفتاوى المفتين، إنما هو اجتهاد بشري لفهم النصوص الشرعية، يتأثر بخط أصحابه من الفهم، وبمقدار ما أوتوا من الدراية والعلم، كما يتشكل بأحوال الزمان والمكان، ومن ثم فهو عرضة للصواب والخطأ، والأخذ والرد. ومن هنا كان إجماع أهل العلم على انه لا يمكن لأحد مهما كان ان يحتكر لنفسه تحديد مراد الله ورسوله في الكتاب والسنة. او الانفراد بتقرير الأحكام الشرعية على طريق الإلزام لعموم الأمة.
- والمطلوب أن نفصل في حياتنا بأسلوب عملي وحازم، بين معالم الشرع الإلهي المنزه عن الخطأ والواجب القبول والنفاذ، وبين آراء العلماء واجتهاداتهم البشرية، التي يجب ان تخضع للتمحيص والتقويم، وتكون موطناً للأخذ والرد من دون حدود أو قيود، وأن

نأخذ من مذاهب الأئمة وأقوال العلماء المعتمدة في القديم والحديث ما يعنيننا على أن تكون بلادنا مثلا كريما للدولة الإسلامية المعاصرة، وأنموذجاً يقتدى به لتطبيق الشريعة السمحاء.

- ثانياً، النظر في اوضاع النظام الأساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات أدلى بها ولاة الأمر في اوقات متعددة.
- ثالثاً، الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة أهل الرأي والكفاءة والعلم، من المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة، المعروفين بالحيدة والخلق القويم، وسابقة العمل المتجرد للصالح العام في البلاد من مختلف مناطق المملكة. ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير وإقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، والرقابة على أعمال وواجبات الأجهزة التنفيذية.
- رابعاً، إحياء المجالس البلدية، وتطبيق نظام المقاطعات، وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن.
- خامساً، النظر في أوضاع القضاء بمختلف درجاته وسلطاته، وتحديث أنظمته، ومراجعة مناهج إعداد القضاة ومساعديهم، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته، وبسط نفوذه وتثبيت قواعده... ولا بد من ان تكون معاهد التاهيل لمراتب هذا المرفق الهام، متاحة أمام كل المواطنين، وألا تقتصر على فئة من دون الأخرى على اساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به الشرع الحنيف.
- سادساً، تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات من دون تمييز يقوم على اساس من العرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي، وترسيخ مبدأ عدم التعرض للمواطن في أي شأن إلا بحكم شرعي.
- سابعاً، إعادة النظر في اوضاع الاعلام وفق قانون دقيق وشامل يعكس احدث ما توصلت اليه القوانين المماثلة في العالم، ويمكن الاعلام السعودي، بمختلف أنواعه، من ممارسة كافة حرياته للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح.
- ثامناً، إصلاح شامل لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووضع نظام دقيق لمهامها. وتوصيف شرعي لعملها وقواعد صارمة لاختيار أعضائها ورؤسائها، مما يؤكد أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في الأداء، ويخلق الغايات المتوخاة من هذا الجهاز الحساس.

- تاسعاً، مع إيماننا بأن رعاية الأجيال الجديدة هي الواجب الأسمى للمرأة المسلمة، إلا اننا نعتقد أن مجالات كثيرة من المشـــاركة في الحياة العامة يمكن ان تفتح امام المواطنات في نطاق الشـــرع العنيف، تكريماً لهن واعترافاً بدورهن في الإســـهام في بناء المجتمع.
- عاشراً، لقد نزلت كافة كتب الله ورسله لتعليم الإنسانية وتربية البشر، مما يبرز الاهمية القصوى للتعليم كأساس لا غنى عنه لنهضة الأمم وتقدم الشعوب.
- ونعتقد أن نظام التعليم في بلادنا يحتاج إلى اصـلاح جذري شـامل لتخريج أجيال مؤمنة مؤهلة للإسـهام الإيجابي والفعال في بناء حاضـر الوطن ومسـتقبله، وقادرة على مواجهة تحديات العصر، ونقل الأمة للحاق بركب الأمم التي سبقتها سبقاً هائلاً في كل مضمار.
- تلك هي خطوط عريضـــة لاجتهادات تظل في حاجة إلى الكثير من الـدراســـات والتفاصـيل، ولا شـك في انكم تفكرون فيها كما يفكر مواطنوكم، وتحرصـون عليها كما يحرصون .
- لقد عـاهـدنـا الله ان نصـــدقكم القول، وان نفتح لكم قلوبنـا بـإخلاص أداء لما افترضـــه الله، وتعبيراً عن الحب والولاء، ذلك أن العالمين العربي والإســـلامي والاســـرة الدولية كلها، تدخل عصـــراً جديداً تبدلت فيه المفاهيم وانقلب الكثير من الاوضـــاع، وتغيرت موازين القوى، مما يلزم ان نعيد النظر في بعض شـــؤوننا بتجرد، وان نقوم بمواجهة لمجمل أوضاعنا بفاعلية وصدق، حتى نكون على استعداد لمواجهة ما تحمله لنا الأيام القادمة من احداث وما تخبئه من مشكلات.
- ولا بد من ان نضـيف ان الموقعين هم نخبة من مواطنيكم من اخوانكم وأبنائكم ممن تعلمون علم اليقين أنهم ليسوا موتورين ولا حاقدين، ولا أصحاب غرض أو هوى، ولا مستهدفين مصالح شخصية أو مطامع ذاتية، وإنما رائدهم، ان شاء الله تعالى، الحق والخير وهدفهم المصـــلحة العليا، كما ان مبتغاهم الأول والأخير هو الحفاظ على هذا الكيان العظيم واستمرار استقراره وأمنه وسلامته.

والله ولي التوفيق....

- الموقعون:

- عبد الله يوسف الكويليت.
- حمد إبراهيم الباهلي.
- عبد الجبار عبد الكريم اليحي.
- إبراهيم الحمدان.
- إسحاق الشيخ يعقوب.
- محمد عبيد الحربي.
- شاكر عبد الله الشيخ.
- عبد الرؤوف الغزال.
- علي الدميني.
- محمد العلي.
- عبد الرحمن عبد العزيز الحصين.
- إبراهيم فهيد العقل.
- جمعان عبد الله الواقدي.
- عبد الله بخيت العبد العزيز.
- أحمد صلاح جمجوم.
- محمد عبده يماني.
- عبد المقصود خوجه.
- محمد صلاح الدين.
- د. راشد المبارك.
- أحمد محمد جمال.
- صالح محمد جمال.
- عبد الله الدباغ.
- محمد حسن فقي.
- د. عبد الله مناع.
- محمد سعيد طيب.
- محمد علي سعيد العامودي.
- عبد الله بن عبد الرحمن آل إبراهيم.
- د. عبد الرحمن المريعي.
- يوسف محمد المبارك.
- د. مرزوق بن صنيتان.
- د. إبراهيم بن عبد الرحمن المديبغ.
- عامل جمال.
- فهد علي العريفي.
- صالح عبد الرحمن العلي.
- عبد الله حمد الصبيخان.
- صالح عبد الله الأشقر.
- عقل راجح الباهلي.
- د. أحمد مهدي الشويخات.
- علي جواد الخرس.
- عيسى فهد.
- د. سعد العبد الله الصويان.
- د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي.
- عبد الكريم حمد العوده.

المصـــدر: عريضـــة مدنية كتبت في تشـــرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، وأرســـلت إلى الملك فهد في كانون الأول/ يناير من العام نفســـه. حررت هذه العريضـــة من قبل الدكتور عبد الله مناع، وهو طبيب وكاتب معروف بانتقاداته للحكومة.

ملحق رقم (٥)

جامعة الملك عبد العزيز والشيخ احمد صلاح جمجموم

والحق أنني عندما دخلت الى الجامعة لأول مرة شعرت بتقدير واحترام لهمم أولئك الرجال الذين تنادوا وتعاونوا في بادئ الأمر في سبيل إنشاء أول لبنة لجامعة الملك عبد العزيز الأهلية التي بدأت فكرة إنشائها في شهر محرم عام ١٣٨٤هـ الموافق ٩ يونيو ١٩٦٤م عندما طرح الأستاذ محمد على حافظ، فكرة تأسيس جامعة أهلية في جدة وقال إنها أصبحت ضرورة، ثم توالت ردود الفعل وتنادى الرجال المخلصون بدعم الفكرة، وعارضها آخرون ولكنها نجحت وظهرت إلى حيز الوجود بهمم تلك المجموعة المخلصة من الرجال وكان ممن دعمها في أول مراحلها وجعلها تتحول إلى حقيقة هو الشيخ محمد أبوبكر باخشب – رحمه الله – عندما أعلن عن تبرعه بمليون ريال للجامعة فأصبحت حقيقة، وكما قيل، أذاب الجليد وأزال التردد، وبذلك أصبحت الجامعة حقيقة واقعة وبدأت الخطوات التنفيذية الأولى لإنشائها، وجاءت الهيئة التأسيسية الأولى والتي تكونت من السادة أحمد شطا، محمد أبوبكر باخشب باشا، محمد على حافظ، السيد عبد الله الدباغ، وهيب بن زقر، وأحمد صلاح جمجوم، ثم صدرت الموافقة على أن تحمل الجامعة إسم الملك عبد العزيز، وبدأت الإنطلاقة، وكانت إنطلاقة موفقة ومنظمة وجادة، وبدأت المسيرة ثم جاء دعم معالي الشيخ عبد الله السليمان في الوقت المناسب، فقد تبرع بأرض واسعة للجامعة مساحتها ٧٥٠ ألف متر مربع، بما كان عليها من مباني، وهي التي قامت عليها الجامعة، وبدأ الناس بدعم الجامعة بالتبرعات المالية والأدبية، وأعطو الفرصة لكل أبناء الوطن ولأهل جدة خاصة للمساهمة والتبرع والدعم بكل أنواعه وأشكاله وساهم هذا في تقدم مسيرة الجامعة، واتفق المؤسسون على أن تهتم

الجامعة بتراث المجتمع الإسلامي العربي وتقاليده، وأن تأخذ بكل أسباب التقدم العلمي وجعلوا لغة التدريس فيها هي اللغة العربية كلغة أساسية، ثم اللغة الإنجليزية ثم بقية اللغات، وحمل الراية المجلس التأسيسي الأول، وكان للملك فيصل – رحمه الله – دور بارز في تشجيع الجامعة وكذلك كان الأمير خالد بن عبد العزيز، من الداعمين والمؤيدين لها وسلمت إدارة الجامعة إلى الأخ الأستاذ/ أحمد محمد على، الذي تحمل المسئولية في تلك الفترة مع الهيئة التأسيسية للجامعة وكان أول وكيل للجامعة، وقد وقف معه وساعده في ذلك مجموعة من الرجال وفي مقدمتهم الأخ الدكتور السيد محمد على حبشي والدكتور محمد عمر زبير ومجموعة من الرجال المخلصين أمثال السيد محسن باروم كأمين للجنة التنفيذية .. وهناك العديد من الرجال الذين عملوا معنا وساهموا في نهضة الجامعة منهم من ساهم في إدارتها ومنهم من ساهم في شؤونها العلمية والتعليمية ومنهم من ساهم في بناء مكتبتها مثل الدكتور عباس طاشقندي فقد بناها بأمانة ولم يسلمها حتى أكملها وكان عميدا وعمدة للمكتبات، والسيد محمد حبشي من الرجال الذين عملوا في صمت وايمان، وكان الدكتور محمد عمر زبير من الذين حملوا لواء المسيرة الجامعية.